**المحاضرة الثالثة:**

**أرشيف الولاية:**

أنشأ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 ماي 1992 الخاص بتنظيم مصالح الأمانة العامة للولاية مصلحة للأرشيف الولائي في الوقت الذي لا نجد إشارة إلى أرشيف الولاية في القوانين المتعلقة بالولاية في 21 فبراير 2012 و لا القانون الذي سبقه أي القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 و لا حتى القانون المؤرخ في 26 يناير 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني القانون الخاص بالأرشيف يشير إلى الجماعات المحلية و لا يذكرها إلا في التعريف الذي يعطيه للهيئات المنتجة للأرشيف.

أرشيف البلديات ينشأ القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 و كذا القانون الجديد في 22 جوان 2011 المتعلقين بالبلدية الأرشيف البلدي تناول كلا القانونين ذلك بشكل لم يتناوله قانوني الولاية بنفس التاريخ و نفس الجريدة الرسمية التي صدر بها القانون رقم 90-08 و كذلك القانون رقم 12-07 الممضي في 21 فبراير 2012 بالنسبة الأرشيف الولاية في المادة 60 من قانون البلدية لسنة 1990 و كذا المادة 82 من القانون الجديد التي تنص على: يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية، وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية وإداراتها .

هذا و إن الأرشيف الذي خلفته هذه البلديات يعتبر منجما لا ينضب من الوثائق التاريخية المهمة في التاريخ والذاكرة المحلية لسكان المدن خاصة. الجدير بالذكر أن المديرية لم تتوفر لدينا أية مصادر يمكن أن تعطينا أي لمحة عن أرشيف الحقبة الاستعمارية على مستوى البلديات ليبقى هذا الموضوع هو الآخر موضوع بحث علمي مقرد يتطلب عمل استطلاع و استقاء من طرف الأرشيف الوطني وكذلك الباحثين الأكاديميين.

**مركز أرشيف ولاية الجزائر العاصمة:**

بدأ الاستعمار الفرنسي بالتفكير في إنشاء مصلحة أرشيف خاصة بالجزائر العاصمة منذ 1869، إلا أن بدأ الإنشاء الرسمي لمركز أرشيف ولاية الجزائر العاصمة في سنة 1930 بموجب منشور مؤرخ في 1930/03/01، كما تم في الفترة الممتدة بيم 1956-1958 إعداد إطار التصنيف، كما تم إنجاز أعمال خاصة بالوثائق في هذه المصلحة و هي:

-ترتيب المدفوعات.

- إعداد جداول عددية.

- جرد موجز ( لمجموعة السلاسل الفرعية للفترة الاستعمارية)

أما الفترة بعد الاستقلال تم إنشاء المديرية الولائية للأرشيف بموجب المرسوم 67/77 المؤرخ في 20 مارس 1977 على غرار باقي ولايات الوطن.

تطور أرشيف عمالة الجزائر من حيث تطور الأرصدة إذ يرجع أرشيف العمالة في الأصل إلى أرشيف مديرية الشؤون المدنية من 1845 إلى 1848 وقام بجمع أرشيف الإدارة المكلفة بالمناطق العسكرية أو التراب العسكري كما يسمى لتتراكم الوثائق في فوضى كاملة بأقبية دار العمالة و حتى في الباحات و الساحات الداخلية، كما و أن الرصيد العربي التركي لمديرية الأملاك تم رفض استقباله في 1881 حسب بوابيه في 1882 شب حريق بدار العمالة و أتلف جانبا من المستودع كما و أنه في نفس السنة تم الحكم على أحد الموظفين كان يقوم ببيع الوثائق إلى بائعين لتعليف بضائعهم .

- تتكون المصلحة من مكتبين :

-مكتب الحفظ .

- مكتب الإعلام و المساعدة.

- مهام المصلحة:

-استلام المدفوعات من المصالح الإدارية التابعة للولاية.

- حفظ رصيد الأرشيف التاريخي للولاية و السهر على حمايته و المحافظة عليه.

- المعالجة العلمية ( الفرز و الحذف – التصنيف و الترتيب – إعداد وسائل البحث)

- الغشراف على تربصات طلبة علم المكتبات و التوثيق في مجال الارشيف.

- تقديم المساعدة في علم الأرشيف لكل المصالح الإدارية للولاية.

و عن سوء ظروف تخزين الوثائق من حيث الرطوبة خاصة و اهتراء الأسقف والتدهور الناتج عن الجرذان هذه العوامل التي كان لها الأثر السيء في إتلاف حجم كبير من الأرشيف بالعمالة بالإضافة إلى الإتلاف العشوائي للموظفين و يلاحظ فقدان نحو 67 سجلا من سجلات المكتب العربي للجزائر. لم تتحسن ظروف الحفظ إلا مع المقر الجديد لدار العمالة في 1912 و بعد ذلك مع المقر الجديد الذي بني خصيصا لتخزين الأرشيف وفق الشروط الضرورية لذلك الذي تم افتتاحه في 1960 مما سمح بتنظيم جيد واستمرار العمل بالسلسلات كما يقضي بذلك إطار التصنيف المعتمد في الجزائر .

**مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة:**

تعتبر مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة من أكبر المستودعات الأرشيفية على مستوى الوطن، و هو مبنى مستقل بقع على بعد عشرات الأمتار من مقر الولاية، يعود تاريخ مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة إلى فترة التواجد الفرنسي في الجزائر و كانت تابعة لديوان عمالة قسنطينة، أشرف على المصلحة أرشيفي مختص و كانت له مهام حفظ الوثائق و يتبين ذلك من خلال التقري الذي وجد عام 1925 على مستوى المصلحة.

لم يعرف أرشيف هذه العمالة الاهتمام من الإدارة الوصية فقد مر بمرحلة فراغ من حيث التكفل به من طرف أرشيفيين و لعل خلال هذه الفترة كانت المصلحة تسير من طرف إداريين على غرار ما حدث في الجزائر و وهران إلى غاية 1923 حيث سيعين بروسيير الكبير رئيسا لمصلحة أرشيف قسنطينة و

إلى جانب ذلك سيكلف بتسيير المكتبة البلدية والمتحف البلدي من أهم أعماله هو إطار الترتيب الذي وضعه لأرشيف العمالات بالجزائر والذي وافقت عليه مديرية الأرشيف الوطني الفرنسي في فبراير 1927 وأصبح مرجعا رسميا معمولا به في العمالات الأخرى و إلى يومنا هذا يعتمد عليه الأرشيفيون لترتيب أرشيف الحقبة الاستعمارية بعد الكبير عين أندريه برتييه سنة 1932 على رأس مصلحة الأرشيف وسيظل كذلك إلى غاية 1970 ليكون آخر أرشيفي يغادر الجزائر بعد الاستقلال و قد كان لبقائه دورا كبيرا في ترسيخ بعض تقاليد الممارسة الأرشيفية بقسنطينة.

أما بعد الإستقلال مرت المصلحة بظروف صعبة أين السلطات الجزائرية آنذاك لم تكن مهتمة بالأرشيف كثيرا بالإضافة إلى ما تمت سرقته من طرف المستعمر، و بقيت على حالها إلى غاية 1977 حيث و بمقتضى المرسوم 77-67 تم إحداث المديرية الولائية لقسنطينة على غرار وهران و الجزائر العاصمة، بهدف الحفاظ على التراث الوطني و لقد أحس المسؤولون في بداية السبعينات بأهمية رصيد مديرية أرشيف ولاية قسنطينة، نظرا لكونه يشمل على وثائق الشرق الجزائري الذي يعود إلى فترة ما قبل الإستقلال على الرغم من فقدان جزء كبير منه.

- تتكون المصلحة أساسا من مكتبين:

1- مكتب الحفظ: حيث يختص هذا الأخير في تسجيل الدفعات و معالجة الوثائق ( الفهرسة، الترتيب و الترميز، الصيانة المادية للوثائق).

2- مكتب الإعلام و المساعدة: يقوم هذا المكتب بدور أساسي و هو مساعدة الباحثين و المستفيدين و إرشادهم و ذلك بمختلف وسائلهم.

- أما مبنى المصلحة فيتكون من الطوابق التالية:

الطابق الأول: به قاعة مطالعة و المكتبة التي تبلغ مساحتها 120 م$^2$ و غالبيتها تشغلها الرفوف المعدنية سواء تلك المخصصة لرصيد المكتبة أو للرصيد الأرشيفي.

الطابق الثاني: خاص بإدارة المصلحة و يشمل سبعة مكاتب للعمال.

الطابق الثالث: هو قاعة حفظ الأرشيف التاريخي.

و يحتوي المبنى إضافة إلى ما سبق على مخزن واحد يوجد بمقر البلدية، و الآخرون موجودون في الطابق النفقي.

- لمركز أشيف ولاية قسنطينة عدة مهام في خدمة الأرشيف و الباحث هي:

- فرز، حذف، ترتيب، ترقيم و إعداد أدوات البحث.

- المساهمة في معرفة أحسن لتاريخ الجزائر.

- وضع رصيد الوثائق المرتبة تحت تصرف الباحثين.

- ربط علاقة مع الجامعة و مؤسسات التعليم لمساعدتهم و ثائقيا.

- فتح المكتبة و مركز الوثائق للجميع.

- الشاركة في النشاط الثقافي على المستوى المحلي عن طريق المعارض و المحاضرات و النشريات...الخ.

**مركز أرشيف ولاية وهران:**

يضم مركز أرشيف ولاية وهران كل المناطق الغربية للبلاد، و لقد تولى مختصون في الأرشيف إدارة هذه المراكز مما أعطى الإهتمام بها و بمجال البحث عموما، و لقد إستطاع هؤلاء أن يفرضو التقنيين الفرنسي في إنجاز أدوات البحث بإعتمادهم على بعض القوانين و التعليمات التي سنتها فرنسا.

فإذا ما حاولنا إحصاء عدد أدوات البحث في الأرشيف المحلي نجد أن ولاية وهران كان الإنتاج ضعيفا بلغ خمسة عشرة أداة بحث أغلبها بدون تاريخ و مجهولة المؤلف تمتد فترة إنجازها من 1908 إلى 1962.

لم يتم الاهتمام بالأرشيف إلا مع 1858 حيث كلف المجلس العام لوهران عون المكتب باشليه (Bachelet)بأرشيف العمالة في 1859 و بعد وفاته في 1863 خلفه جون باتيست دونت (Jean Baptiste Dentie)و بعد موت هذا الأخير في 1874 تم الاستغناء عن هذه الوظيفة التي يشغلها مبدئيا أحد خريجي مدرسة شارت بفرنسا و ذلك إلى غاية 1927 حيث سيتم تعيين أحدهم في هذا المنصب. تخلل هذه الفترة أي ما بين 1874 إلى 1927 تقلد عدة موظفين إداريين هذه المهمة ففي 1881 عين مودويه (Mauduit) على رأس مصلحة الأرشيف للعمالة سيشغل مودييه منصب أرشيفي رئيس المصلحة إلى غاية شهر مايو 1887 .

في أكتوبر 1894عين غابريلي على رأس مصلحة أرشيف عمالة وهران التي سيغادرها حتى سنة 1925 لعب هذا الموظف دورا أساسيا في تنظيم المصلحة تنظيماً محكماً بعد بدايات شاقة فرضتها مشكلات عديدة كانعدام المحلات وعدم ملائمة تلك الموجودة بالإضافة إلى غياب تقاليد في مجال الأرشيف، لكن اعتناؤه بأرشيف العمالة، الى أن وصل ألكسندر بستما الجغلو في الفاتح من أكتوبر 1934 الذي قام بإعداد جرد بأرشيف وهران.

في 1957تم تعيين أرشيفي آخر رفقة وهما إيف رونودان و مادلين رونودان التي ستخلف زوجها طيلة المدة التي أداها زوجها في الخدمة العسكرية. أهم ما قام به الزوجان رونودان هو مباشرة التحويل إلى المبنى الجديد للأرشيف المدمج بالبناية مقر العمالة الجديد كما تعود إليهما اعتماد طريقة الترتيب المستمر لأرصدة الأرشيف، إنشاء مركز للوثائق وتنظيم مصالح الأرشيف للعمالات الجديدة التي أنشأت منذ 1956 كما أن أهم ما قام به إيف رونودان هو إشرافه على تحويل الأرشيف إلى مدينة إكس بفرنسا عبر مدينة طولون بواسطة البواخر الحربية في ديسمبر 1962 أشهرا قليلة بعد استقلال الجزائر غادر رونودان وهران متجها إلى الجزائر مخلفاً وراءه تقاليد خاصة بتحويل الأرشيف و دفعه ساهمت في تدعيم مكانة مصلحة الأرشيف الوهران و فرضها كواقع إداري بالولاية في عهد الاستقلال الوطني. عانت مصلحة الأرشيف لوهران نفس مشاكل أرشيف الجزائر من حيث ظروف الحفظ وسوء ملائمة المحلات المخصصة للحفظ و قلة وسائل البحث به

**في فترة ما بعد الاستقلال:** لقد أوكلت مهام إعادة تكوين و تسيير التراث الأرشيفي إلى كل من الوزارات بالتوالي، وزارة التربية الوطنية، و وزارة التوجيه الوطني، و وزارة الإعلام و الثقافة فيما بين (1962) و (1971).

أما إنجاز أدوات البحث في الأرشيف بعد الاستقلال فقد عرف بعض الركود خاصة في السنوات الأولى منه لأنه مر بفراغ بعد رحيل الأوروبيين و كذلك بسبب الأولويات التي سخرت إلى ميداني البناء الاقتصادي و الاحتماعي.

و بالتالي غاب الاهتمام بالأرشيف ثم بدأت الأمور تتغير على المستوى الوطني منذ (1971) أين بدأ في وضع التشريعات اللازمة. فالأمر رقم (36-71) المؤرخ في (03 جوان 1971) هو أول نص تشريعي جزائري متعلق بالأررشيف الوطني و أول تدبير مخصص لصيانته.

و لقد أعطى نصه أولويات عامة تخص ما يلي:

- تأسيس مؤسسة الوثائق الوطنية التي ألحقت برئاسة الجمهورية الجزائرية حفاظا على سلامة و أمن الدولة من أي خطر.
- معالجته بمحاولة محاكاة فرنسا في منهجية الصنع.

و لقد عكست تلك الأدوات المحتوى العام للأصدة الأرشيفية المتوفر عليها. و توالت الاهتمامات بإنشاء :

- المديرية الوطنية للوثائق في ديسمبر (1972).
- و المجلس الاستشاري للوثائق في أفريل (1972).

و تعتبر سنة (1974) نقطة الإنطلاقة الحقيقية لتطور الأرشيف في الجزائر، بحيث بدأت الرؤية تتضح أمام المهتمين بالقطاع فتم تنظيم وثائق الدولة ثم تكوين و توظيف محافظين و ملحقين بالأبحاث و تولية أهل الاختصاص المجال و إقناعهم بأهمية إنجاز أدوات البحق في الأرشيف الممكنة.

أما المرسوم رقم (77-67) ل (20-03-1977) فنصه مستوحى من النصوص الأساسية للثورة الجزائرية و أيضا الخبرات و المعرفة الحديثة في علم الأرشيف، و هو يضع قواعدا أساسية و سليمة ل:

- التسيير العقلاني للأرشيف في الادارات العامة.
- و ركز أيضا على أهمية الأرشيفين الأرشيف التاريخي و الأرشيف الجاري.
- و أعطى الأرشيف الوسيط كحل فضلا عن تخصيصه فصلا مفصلا حول الاطلاع على الأرشيف الوطني.

و الجديد في هذا المرسوم هو مفهوم الأجل الذي حدد للإطلاع و كان ب (25) سنة من إنتاجهن و كان اقتراح لتمديده إلى (50) سنة أو أكثر. و يؤكد هذا المرسوم أيضا على الغاية العلمية للأرشيف أحيانا حتلى قبل المدة المحددة للإطلاع.